



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مع رئيس وأعضاء اتحاد طلبة الكويت فرع أميركا

الغانم يستقبل ممثلي اتحادي الطلبة لفرعي أميركا والمملكة المتحدة

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مكتبته أمس أعضاء الاتحاد الوطني لطلبة الكويت فرع الولايات المتحدة الأميركية. كما استقبل الغانم أعضاء الاتحاد الوطني لطلبة الكويت فرع المملكة المتحدة.

دعا الوزارة إلى ضبط أسعار المدارس الخاصة عاشور: استجواب وزير التربية في حال استمرار أمين عام «اليونسكو» في منصبه

دعا عاشور وزارة التربية إلى ضبط أسعار ونفقات التعليم في القطاع الخاص بعد نية بعض المدارس الخاصة رفع رسوم التسجيل فيها بزيادة تقدر بـ40٪.

وأوضح عاشور أنه وردت إليه معلومات بنية بعض المدارس الخاصة رفع رسوم التسجيل بهذه النسبة بالزيادة رغم قرار وزارة التربية بعدم السماح بزيادة رسوم التسجيل في المدارس الخاصة.

وأعلن أنه في حال استمرار الأمين العام للجنة الوطنية لليونسكو في منصبه إلى الجلسة المقبلة فإنني سأقدم بمسألة الوزير بعد الجلسة المقبلة مباشرة من مسور واحد حول مخالفة القوانين والنظم واللوائح بتعيين المناصب القيادية في وزارتي التربية والتعليم العالي. وعلى صعيد متصل،

تاريخ الثاني عشر من يناير المقبل. وقال عاشور في تصريح صحفي يوم أمس «سبق ان بلغت وزير التربية ووزير التعليم العالي بأن إجراءاته بتعيين الأمين العام للجنة الوطنية الكويتية لليونسكو غير قانونية ومخالفة لإجراءات التعيين في ديوان الخدمة المدنية ولوائح وزارتي التربية والتعليم العالي لكنه لم يستمع لي».

وتابع عاشور «اليوم أعلن أنه في حال استمرار الأمين العام للجنة الوطنية لليونسكو في منصبه إلى الجلسة المقبلة فإنني سأقدم بمسألة الوزير بعد الجلسة المقبلة مباشرة من مسور واحد حول مخالفة القوانين والنظم واللوائح بتعيين المناصب القيادية في وزارتي التربية والتعليم العالي. وعلى صعيد متصل،

أعلن النائب صالح عاشور عن عزمه تقديم مساءلة سياسية لوزير التربية ووزير التعليم العالي د.دبر العيسى بعد الجلسة المقبلة من محور واحد في حال استمرار الأمين العام للجنة الوطنية لليونسكو في منصبه حتى



صالح عاشور

نواب يحذرون الحكومة من المساس بدعم الخدمات العامة الحمدان وطنال «الإنباء»: سنتولى المبادرة لإصدار تشريعات تعنى بالإصلاح الاقتصادي بعيداً عن دخل المواطن



محمد طنا



سيف العازمي



طلال الجلال



مبارك الخرينج



حمود الحمدان

للشركات العملاقة وتوزيع مصادر الدخل وقانون المنافسة وتقوية الدينار الكويتي ام ان الطلب كان موجها بشكل مباشر نحو الدعم؟

وأكد الحمدان، في تصريح خاص لـ «الإنباء»، أن اللجنة المالية كانت بانتظار خطوات ومشاريع اصلاحية حقيقية لتتبع مصادر الدخل وإيجاد دعم حقيقي للميزانية، إلا ان الدعوى تفاجئنا بالتوجه نحو الدعوم وما يمس المواطن بشكل مباشر.

وأكد انه سيدفع كونه احد أعضاء اللجنة المالية ليتبنى اللجنة لدور المبرر لاصلاحات الاقتصادية والتواصل مع الشركات العالمية الاستشارية بشكل مباشر والاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي عانت من انخفاض المنتج الوحيد لها مثلما حصل في الكويت بانخفاض النفط.

من جهته أكد النائب حمدان العازمي رفضه أي توجه حكومي لزيادة الاسعار ورفع الدعم عن الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطن، مستغرباً الاصرار الحكومي على العمل ضد مصلحة المواطن والاستمرار في تسريب الأنباء لاستنزاف الرأي العام. وقال العازمي في تصريح صحفي أمس: إن الأنباء التي تطفو على الساحة المحلية مؤخراً حول رفع الدعم أو ما تسمى بدراسة المستشار العالمي بشأن تقليص الدعوم، دليل جديد على جانب آخرى كثيرة على هشاشة وسطحية السياسة التي تنتهجها الحكومة في جميع القضايا خاصة التي تمس الجانب المعيشي للمواطن.

وأضاف العازمي: يبدو أن الحكومة كلما فشلت في إدارة ملف يبحث عن أسباب للتأثير على جميع لتمرار سلطاتها عليه، فلماذا لم يعرض مستشاري الحكومة عليها خطة جادة لتوزيع مصادر الدخل وتعظيم إيرادات الدولة، بدلاً من زيادة معاناة المواطن برفع الاسعار وتقليص الدعوم؟ ولماذا لم يعرض هؤلاء المستشارين على الحكومة خطة لتحسين خدمات ومرافق الدولة أولاً ثم التفكير برفع اسعار أي منها؟ وأضاف العازمي: هل تعلم الحكومة أن مثل هذا القرار بتقليص الدعوم سيتسبب تدريجياً في التأثير على جميع مشروعات خطة التنمية التي تعاني من بطء في التنفيذ؟ كما أنه سيستول جميع المواطنين والمقيمين ولن يتضرر به التجار، بل بالعكس إن هذا القرار سيكون حجة لأغلبية التجار لرفع اسعار جميع أنواع السلع الاستهلاكية والغذائية.

وتقاليد ومكتسباته، من جهته، حذر النائب سيف العازمي الحكومة من الاقتراب من الدعوم وقال: سرفض أي رفع للدعوم في مجلس الأمة، مطالباً الحكومة بإيجاد وسائل أخرى لتتبع مصادر الدخل بعيداً عن المساس بدخل المواطنين.

وأضاف العازمي، في تصريح صحفي، أن الحكومة عليها الابتعاد عن دخول المواطنين والألتفات إلى مكافحة الفساد، مبيناً أن لجنة حماية المال العام تقوم بدورها وتحقق في القضايا المكلفة بها وتحيل جميع من تورط حول الشبهات إلى النيابة العامة.

كما رفض النائب محمد طنا أي توجه حكومي لرفع الدعوم وقرض الرسوم على المواطن الكويتي، مطالباً بخطوات اصلاحية اقتصادية بعيداً عن جيب المواطن. وبين طنا، في تصريح خاص لـ «الإنباء»، أنه منذ انخفاض أسعار البترول وحتى قبلها انشاء ما كانت أسعار النفط ممتازة بالنسبة للدول النفطية، ونحن نطالب بإصلاحات اقتصادية حقيقية وهيكلية الموازنة إلا ان الحكومة لم تهتم واستمرت في سياسة الإنفاق بلا إنجاز حقيقي. وقال: إن الأوان لمجلس الأمة أن يأخذ بزمام الأمور ويتبنى ويقر التشريعات التي تخدم المواطن ومعالجة اختلالات الميزانية والحاسية على تطبيق ما يقره من قوانين الإصلاح الاقتصادي بعيداً عن محاولات أخرى كثيرة على الاستنزاف بالذليل من جيب المواطن.

وتساءل طنا: هل تعد خطوات تخفيض الدعوم أو تقليل المصروفات هي خطوات اصلاحات اقتصادية أم خطوات فاشلة جاءت بناء على انخفاض أسعار النفط متناسين في الوقت نفسه الإصلاح الاقتصادي وبناء روافد جديدة لدعم الميزانية؟ وطالب بان تشمل الخطوات الاقتصادية الجديدة رفع رسوم الأراضي الصناعية وقرض الضرائب على الشركات ودعم المشاريع الشبابية وخلق فرص مشاريع استراتيجية كبرى في القطاع النفطي.

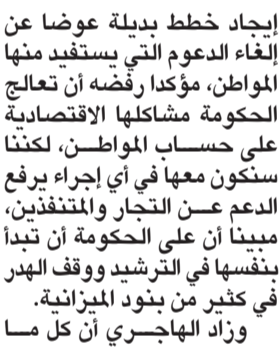
وبين النائب حمود الحمدان أن أملاك الدولة ومنذ عشرات السنين توجر بضمن بخس والفروق التي تحصل بين المستفيد الأول المتعاقد مع الدولة والمؤجرين من المفترض أن تحبس للدولة وتستفيد منها الدولة. وتساءل حول تقرير شركة «ارنست آند يونغ»، وعن الطلب الحكومي الموجه للشركة الاستشارية، وهسل وجهت نحو املاك الدولة وفتح المجال



حمدان العازمي



ماضي الهاجري



طلال الجلال



مبارك الخرينج

إيجاد خطط بديلة عوضاً عن إلغاء الدعوم التي يستفيد منها المواطن، مؤكداً رفضه أن تعالج الحكومة مشاكلها الاقتصادية على حساب المواطن، لكننا سنكون معها في أي إجراء يرفع الدعم عن التجار والمتنفذين، مبيناً أن على الحكومة أن تبدأ بنفسها في الترشيد ووقف الهدر من كثير من بنود الميزانية. وزاد الهاجري أن كل ما تحدثت عنه هذه الدراسة وتريد تخفيض الدعوم عنها أمور ضرورية وأولوية قصوى من مطالب المواطنين، التي من المفترض على الحكومة أن توفرها لهم من دون مته أو تقصير أو تخفيض، لافتاً إلى أن الدراسة تخالف ما يطالب به النواب من زيادة بدل الإيجار وعلوأة الأولاد وزيادة الإبتعاث والعلاج بالخارج وغير ذلك من المطالب الأساسية للمواطن، ففعلت الحكومة أولاً أن تصلح خدماتها ومرافقها من صحة وتعليم وعلاج وتبدأ بنفسها في ترشيد الإنفاق في بنود ميزانيتها ومن ثم تبحث عن تخفيض الدعوم التي يستفيد منها المواطن.

وأبدى النائب طلال الجلال رفضه المطلق لكل ما تضمنه تقرير المستشار العالمي «ارنست آند يونغ»، الذي عينته وزارة المالية لإعداد دراسة لتقليص الدعوم بالحجج.

وقال الجلال انه على يقين من أن زملاءه النواب في المجلس الحالي لن يوافقوا أبداً على تقرير التي قرارات فيها أي مساس بدخل المواطنين، مشدداً على ضرورة أن تبحث الحكومة عن مصادر دخل حقيقية وترشد الإنفاق بعيداً عن المواطن البسيط ومكتسباته التي كفلها له الدستور.

واستغرب ما تضمنه هذا التقرير الذي لم يأت إلا بما يضيق العيش على المواطن البسيط، ولم يتطرق في أي من موضوعاته على توفير بدائل حقيقية أخرى للدخل غير النفط، مشدداً على أنه مرفوض، خصوصاً انه تم اعاده بناء على معلومات وقواعد غير سليمة تتجاهل طبيعة الشعب الكويتي

وقال العدواني في تصريح صحفي: إذا ما أرادت الحكومة أن تقلص النفقات فعليها البدء أولاً بالميزان الحكومية التي تحصل عليها كبار المسؤولين قبل أن تمس المواطن ذوي الدخل المحدود، لافتاً إلى أن هناك طرقاً عدة وخططاً لزيادة إيرادات الدولة وفق دراسات محلية وعالمية تمكن الدولة من زيادة الإيرادات.

وأضاف أن الدراسات التي تنتشر بين الصين والأخر لم تتطرق لا من قريب ولا من بعيد إلى وجهه البره الحكومي المتواصل، مستغرباً استعانة الحكومة ببعض المؤسسات التي لا تقدم حلولاً واقعية مبنية على أسس اقتصادية فاعلة، مشيراً إلى أن المساس بالدعم المقدم حالياً سيسبب الاسر الكويتية ويزيد من أعبائها، لا سيما أن الكويتيين مقلون بالديون والقروض التي تطلبها حاجتهم لإيجاد المسكن والأمور المعيشية اليومية.

في السياق ذاته، رفض النائب ماضي الهاجري ما جاء في الدراسة الحكومية بشأن تقليص الدعوم الحكومي للمواطنين، مشدداً على ضرورة أن تجد الحكومة بدائل أخرى لترشيد الإنفاق بعيداً عن المواطن البسيط ومكتسباته التي كفلها له الدستور، مشيراً إلى أن الحكومة كلما حلت بها ضائقة مالية أو مشكلة اقتصادية تبحث عن جيب المواطن بدلاً من إيجاد خطط بديلة لتعويض العجز في ميزانيتها.

وحذر الهاجري في تصريح صحفي من مخيبة المساس بالمواطنين أصحاب الدخول المتوسطة والصغيرة، مشيراً إلى أن المستشار العالمي الذي جاء به وزارة المالية ودراسة التي بنيت على أسس غير سليمة وعلى غير دراية بالمجتمع الكويتي وعاداته وتقاليد المتناسكة والمتراصة والتي جبل عليها الكويتيون، مضيفاً أننا كنواب مجلس الأمة أقسمنا على حماية مصالح الشعب وأمواله واختارنا الشعب من أجل العمل على رفع مستوى معيشته والحفاظ على مكتسباته المادية. وقال ان على الحكومة

سلطان العبدان

استمرت حملة الرفض النبائي للتقارير التي تشير إلى توجه الحكومة لرفع الدعوم عن بعض المواد بناء على تقارير بعض الشركات والمستشارين العالميين، محذرين الحكومة من مخيبة المساس بمداخل المواطنين.

في هذا الصدد، طالب نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج الجهات المالية بالدولة بمعالجة مشاكل وصعوبات الميزانية والعجز المالي بعيداً عن أصحاب الدخل المحدود وعدم المساس بالدعم المقدم من الدولة لبعض الخدمات المهمة في حياة المواطن والتي تساهم بشكل كبير في تسهيل وتيسير حياة المواطنين.

وطالب الخرينج، في تصريح صحفي، بالبحث عن الحلول المالية الكفيلة بحل عجز الميزانية بعيداً عن رفع الدعم عن الخدمات والمواد الضرورية للمواطن أو زيادة الرسوم وغيرها من الحلول التي تحمل المواطنين فوق طاقتهم.

وأكد أن مطالبه الجهات المالية سواء المحلية أو الدولية برفع دعم الحكومة عن الخدمات والمواد المطلوبة غير مقبولة ومرفوضة ولا تنطوي على بعد نظر، لأنهم ذهبوا مباشرة إلى المواطن البسيط وأصحاب الدخل المحدود متجاوزين بذلك أسباب العجز المالي الحقيقي للميزانية المختلفة في الهدر في كثير من المواقع والأعمال، مؤكداً أن مجلس الأمة بأغلبية أعضائه لن يقبلوا بهذه الإجراءات ضد المواطنين ويرفضون هذه التوجهات، خصوصاً ان صاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد قد اكد في خطابه السامي في افتتاح دور الانعقاد الحالي لمجلس الأمة ان الإصلاحات الخاصة بالميزانية ومعالجة العجز لن تمس أصحاب الدخل المحدود.

وحذر الخرينج من ان أي رفع للدعم عن الخدمات والمواد سيسبب كثيراً من المشاكل المالية للأسرة الكويتية مثقلاً كاهلها بأعباء مالية لا تقدر على تحملها مع الوقت في ظل تكاليف الحياة الكثيرة. من جانبه، استغرب النائب عبدالله العدواني التقارير التي تدعو الحكومة إلى المساس بمكتسبات المواطنين وتقليص الدعم الحكومي، مشيراً إلى ان أي محاولة لمس ذوي الدخول المحدود ستواجه بالرفض القاطع، لا سيما ان الحكومة تملك خيارات عدة لتتبع مصادر الدخل.

حذره من أطراف في «الاستثمار» تريد إحراجه سياسياً الطريجي يطالب الصالح بالتحقيق في تسريب مخاطبات رسمية للصحافة

وتساءل.. هل تتوقع الهيئة العامة للاستثمار ان قبول بيع أسهم شركات حكومية يمثل تحدياً جديداً أمام وزير المالية الذي يبدو ان هناك قسي الهيئة من يتعمد إحراجه سياسياً في مواجهة مجلس الأمة، لاسيما ان توصيات مجلس الأمة واضحة وتدعو الحكومة إلى الترشيد في بيع الشركات الحكومية لحين انتهاء ديوان المحاسبة من دراسة هذا الموضوع.

وقال الطريجي ان الوزير الصالح أبدى تعاوناً في هذا الموضوع، وذلك انطلاقاً من الرغبة في الحفاظ على الأموال العامة، إلا ان نشر وتسريب مخاطبات وبيانات سرية التي الصحافة يعني ان هناك من لا يريد لهذا التعاون الاستمرار كي يستمر هيئة الاستثمار بمنزلة عربة خاصة له، او كانها دولة داخل الدولة.

وتساءل الطريجي.. هل تريد الهيئة تكرار ممارسات معيبة سابقة تمثلت في بيع بعض شركاتها إلى أقارب مسؤولين كبار في هيئة الاستثمار؟ متوقداً بكشف هذه الحقائق كاملة في القادم من الأيام.

أعرب النائب د.عبدالله الطريجي عن استغرابه الشديد من تسريب بيانات ومخاطبات رسمية بين وزير المالية أنس الصالح والهيئة العامة للاستثمار التي الصحف وسائل الإعلام، مؤكداً ان المعلومات المسربة تمثل خرقاً للمادة الثامنة من القانون رقم 47 لسنة 1982 في شأن الهيئة، داعياً الوزير الصالح إلى التحقيق في تسريب هذه المعلومات والمصالح المتوخاة من هذه التسريبات، وأضاف الطريجي في تصريح صحفي ان تسريب

مخاطبات تغيد بأنه ليس من حق وزارة المالية رفض أو قبول بيع أسهم شركات حكومية يمثل تحدياً جديداً أمام وزير المالية الذي يبدو ان هناك قسي الهيئة من يتعمد إحراجه سياسياً في مواجهة مجلس الأمة، لاسيما ان توصيات مجلس الأمة واضحة وتدعو الحكومة إلى الترشيد في بيع الشركات الحكومية لحين انتهاء ديوان المحاسبة من دراسة هذا الموضوع.

وقال الطريجي ان الوزير الصالح أبدى تعاوناً في هذا الموضوع، وذلك انطلاقاً من الرغبة في الحفاظ على الأموال العامة، إلا ان نشر وتسريب مخاطبات وبيانات سرية التي الصحافة يعني ان هناك من لا يريد لهذا التعاون الاستمرار كي يستمر هيئة الاستثمار بمنزلة عربة خاصة له، او كانها دولة داخل الدولة.

وتساءل الطريجي.. هل تريد الهيئة تكرار ممارسات معيبة سابقة تمثلت في بيع بعض شركاتها إلى أقارب مسؤولين كبار في هيئة الاستثمار؟ متوقداً بكشف هذه الحقائق كاملة في القادم من الأيام.

أعرب النائب د.عبدالله الطريجي عن استغرابه الشديد من تسريب بيانات ومخاطبات رسمية بين وزير المالية أنس الصالح والهيئة العامة للاستثمار التي الصحف وسائل الإعلام، مؤكداً ان المعلومات المسربة تمثل خرقاً للمادة الثامنة من القانون رقم 47 لسنة 1982 في شأن الهيئة، داعياً الوزير الصالح إلى التحقيق في تسريب هذه المعلومات والمصالح المتوخاة من هذه التسريبات، وأضاف الطريجي في تصريح صحفي ان تسريب



د.عبدالله الطريجي

تحت رعاية

معالي الشيخ / فواز خالد الحمد الصباح محافظ الاحمدي

تقيم الحملة الوطنية للتوعية بمرض السرطان 'كان'

ضمن فعاليات النهط الصحي للحياة لوقاية من سرطان القولون والمستقيم

تحت شعار

أنعش حياتك نوع غذائك زد خطواتك

نذوة جهاميرية في سوق السالمية (سبتي سنتر)

2015/12/30

عند الساعة

6:00 مساءً

هدايا للحضور

الدعوة عامة

حمود الكندري

مستشار الاحمدي

المشاركة الاتصال على

97352196

العازمي: ندعو «التشريعية» للاستعجال في مناقشة اقتراحات هيئة مكافحة الفساد

السابقة التي شكلت بمرسوم ضرورة. وقال العازمي ان البلاد حالياً في حاجة ماسة إلى الاستعجال في إقرار قوانين خاصة بمكافحة الفساد خاصة في ظل الفساد الذي تقشى في جميع الوزارات والهيئات والمؤسسات والجهات الحكومية، لافتاً إلى ضرورة معالجة جميع المخالفات والتجاوزات التي أشارت إليها تقارير ديوان المحاسبة والتي تتراكم عاماً بعد آخر دون حل سوى تقييد حكومية لا تسمن ولا تغني من جوع.

أشاد النائب حمدان العازمي بجهود اللجنة التشريعية التي ساهمت بشكل فعال وواضح في العديد من إنجازات المجلس الحالي وعملت وما زالت على توضيح جميع الجوانب السلبية والإيجابية في كل مشروع او اقتراح بقانون من خلال تقاريرها التي ترفع إلى المجلس. ودعا العازمي اللجنة إلى الاستعجال في مناقشة الاقتراحات بقوانين والمشروع الحكومي بشأن هيئة مكافحة الفساد، خاصة اننا في فترة فراغ تشريعي في هذا الجانب بعد ان أبطلت المحكمة الدستورية الهيئة